تونس تجمد أصول 43 شخصاً مرتبطين بالإرهاب

أعلنت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في تونس، تجميد أموال وأصول 43 شخصاً مرتبطين بالإرهاب.

وباتت القائمة المعلنة من قبل اللجنة والمنشورة على موقعها الإلكتروني، تضم 129 اسماً مشمولاً بقرار التجميد من بينهم شخص إيطالي الجنسية.

وتشمل القائمة العشرات من العناصر الإرهابية المتورطة بشكل مباشر في هجمات إرهابية في تونس، أو شاركوا في القتال في الخارج، أو من تورطوا في إدخال أسلحة إلى تونس والتعاون مع جماعات متشددة.

وشملت قرارات سابقة بالتجميد تنظيم جند الخلافة المتشدد الذي يقف وراء العديد من العمليات الإرهابية في البلاد، بالإضافة إلى مدرسة قرآنية في مدينة الرقاب بولاية سيدي بوزيد، كان جرى الكشف عام 2019 عن انتهاكات جنسية ضد أطفال بداخلها واعتمادها مناهج تدريس متطرفة.

وقالت اللجنة إن عنصرين تكفيريين التحقا بالجمعية عام 2012 لقيا حتفهما في الخارج.

وتأسست اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب عبر قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال لعام 2015 بهدف قطع التمويل عن الجماعات المتشددة.

رئيس الوزراء اليمني: المبادرة كشفت الحوثي وداعميه

ترحيب عربي ودولي بمبادرة السعودية لوقف القتال في اليمن

جماعة الحوثي تقصف المدنيين

رحب الاتحاد الأوروبي وبريطانيا وسلطنة عُمان، بالمبادرة السعودية لإنهاء الحرب في اليمن؛ ليتواصل الدعم العربي والدولي للخطوة لليوم الثاني على التوالي. أعلن وزير خارجية السعودية فيصل بن فرحان، عن مبادرة بلاده لحل الأزمة اليمنية، تتضمن وقف إطلاق النار من جانب واحد، وبدء مشاورات برعاية أممية، معربا عن أمله في استجابة الحوثيين "صونا للدماء اليمنية".

أكد رئيس الوزراء اليمني معين عبد الملك أن المبادرة السعودية تضع الميليشيات الحوثية الانقلابية وداعميها في طهران في مواجهة الشعب اليمني، والمجتمع الدولي، وكشفت من يرفض جهود السلام ويصر على استمرار الحرب.

وقال عبد الملك لصحيفة "الشرق الأوسط أمس الثلاثاء، إن "الحكومة لن تكون عائقاً أمام أي جهود حقيقية وجادة للمضي نحو السلام المستدام الذي ينشده أبناء الشعب اليمني، هذه المبادرة تضع ميليشيا الحوثي الانقلابية وداعميها في طهران أمام مواجهة حقيقية مع الشعب اليمني والمجتمع الدولي لكشف من يرفض كل جهود السلام ويصر على استمرار الحرب".

وتابع "السلام هدفنا وغايتنا ولطالما ناشدناه دائماً وكررنا أكثر من مرة أهمية توفير الشروط الموضوعية لتحقيقه، ومع ذلك فإن الحكومة ملتزمة بالتعاطي الإيجابي مع كل جهود ومبادرات السلام وستقدم التنازلات انطلاقاً من مسؤوليتها الأخلاقية والوطنية تجاه الشعب اليمني".

ورحبت عُمان بالمبادرة التي أعلنتها السعودية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة في اليمن.

وقالت السلطنة، حسب وكالة الأنباء العمانية، إنها ستواصل العمل مع المملكة والأمم المتحدة والأطراف اليمنية المعنية "لتحقيق التسوية السياسية المنشودة التي تعيد لليمن الشقيق أمنه واستقراره وبما يحفظ أمن ومصالح دول المنطقة".

وأعلنت السعودية مبادرة لوقف إطلاق النار الشامل، وفتح مطار صنعاء لعدد من الوجهات واستكمال تنفيذ اتفاق استكهولم، ودخول السفن بكل أنواعها مادامت ملتزمة بقرار مجلس الأمن.

غير أن جماعة الحوثي رفضت المبادرة ضمنياً.

أعلنت الحكومة الأردنية، دعمها الكامل للمبادرة التي أعلنتها المملكة العربية السعودية لإنهاء الحرب في اليمن. وقال وزير الخارجية وشؤون المغتربين، أيمن الصفدي على موقع تويتر "نؤكد دعمنا الكامل للمبادرة التي أعلنتها السعودية الشقيقة طرحاً متكاملاً منسجماً مع قرارات الشرعية الدولية للتوصل لاتفاق سياسي شامل ينهي الأزمة اليمنية، ويحمي اليمن الشقيق، ويوقف معاناة شعبه العزيز ويعزز الأمن والاستقرار الإقليميين".

وفي وقت سابق، أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله، عن مبادرة لإنهاء الأزمة اليمنية تشمل وقف إطلاق النار في اليمن تحت إشراف الأمم المتحدة.

من جانبه، قال وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب، عبر حسابه على موقع تويتر: "أرحب بإعلان السعودية بشأن اليمن".

وأضاف أن "وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني واتخاذ إجراءات لتخفيف القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية أمران ضروريان". ودعا راب "الحوثيين أن يماثلوا خطواتهم نحو السلام وإنهاء معاناة الشعب اليمني الآن".

فيما وصفت نبيلة مصرالي، المتحدثة باسم مفوضية العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، المبادرة السعودية بـ"الخطوة الإيجابية" في مسيرة السلام.

وقالت عبر حسابها على "تويتر": "الاتحاد الأوروبي يرحب بإعلان السعودية بشأن سبل إنهاء الأزمة اليمنية والتوصل إلى حل سياسي شامل". وأضافت: "يشجع الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف على المشاركة دون تأخير مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة (مارتن غريفيث) حتى يتم إعلان وقف إطلاق النار على الفور وبدء عملية سياسية شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة".

لاقت المبادرة السعودية لإنهاء الأزمة اليمنية، ترحيبا دوليا وعربيا واسعا من الأمم المتحدة، ومصر والإمارات والأردن وجيبوتي والكويت والبحرين والأردن والسودان، إضافة إلى منظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي.

وبينما رحبت الخارجية اليمنية بالمبادرة، غرد متحدث الحوثيين محمد عبد السلام، عبر حسابه على تويتر الإثنين، قائلا: "أي مواقف أو مبادرات لا تلحظ أن اليمن يتعرض لعدوان وحصار منذ 6 سنوات فهي غير جادة ولا جديد فيها"، دون إعلان موقف صريح تجاه مبادرة المملكة.

وكانت "الأناضول" انفردت قبل الإعلان الرسمي من خلال مصادر مطلعة في نيويورك، أن السعودية أبلغت الأمم المتحدة "اعتزامها إعلان وقف إطلاق للنار أحادي الجانب في اليمن خلال ساعات". وفي 18 مارس الجاري، دعا مجلس الأمن الدولي، جميع الأطراف إلى العمل مع المبعوث الأممي إلى اليمن، دون شروط مسبقة من أجل وقف إطلاق النار والتوصل إلى تسوية سياسية.

ويشهد اليمن منذ نحو 7 سنوات حربا مستمرة بين القوات الموالية للحكومة المدعومة بتحالف عسكري عربي تقوده الجارة السعودية، والحوثيين المدعومين من إيران، المسيطرين على محافظات بينها العاصمة صنعاء منذ سبتمبر 2014.

اعتقال 15 شخصا فى المغرب بتهمة الإتجار فى البشر

ألقت سلطات الأمن المغربي المختصة بمدينة وجدة القبض على 15 شخصا، بينهم مطلوب في قضايا أخرى، لارتباطهم بشبكة إجرامية تنشط في تنظيم الهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر.

وأوضحت المديرية العامة للأمن أن العمليات الأمنية التى جرت بشكل متزامن أسفرت عن ضبط المتورطين في كل من مدينة وجدة وتويسيت بوبكر و تيليوة بالمنطقة الشرقية، في وقت أسفرت فيه عمليات التفتيش من حجز إيصالات لتحويلات مالية تتعلق بأنشطة الهجرة غير المشروعة ومبالغ مالية كبيرة وهواتف محمولة وخمس سيارات وأسلحة بيضاء، علاوة على وثائق إدارية وسندات شخصية بأسماء الراغبين في الهجرة غير المشروعة.

وأضاف البيان أن الأشخاص المضبوطين، قاموا بعملية استقطاب لراغبي الهجرة غير المشروعة وبشراكة مع منظمين أجانب يعملون في إطار شبكة إجرامية خارج حدود المغرب، متخصصة في الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص عبر المسالك البحرية نحو أوروبا انطلاقا من الشواطئ الجزائرية.

وأوضح البيان أن المشتبه فيهم المضبوطين وُضعوا تحت الحراسة انتظارا لنتائج التحقيقات القضائية، التي تجرى تحت إشراف النيابة العامة المختصة؛ وذلك لتحديد الامتدادات الدولية والارتباطات الاخرى لهذه الشبكة الإجرامية بعصابات الاتجار بالبشر وتنظيم الهجرة غير المشروعة، وكذا الكشف عن جميع المساهمين والمشاركين في ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية.

وشارك مئات التلاميذ المغاربة، في مسيرات أمام مدارسهم في عدد من مدن المملكة؛ احتجاجا على ما يقولون إنها "اعتداءات" من قوات الأمن على معلمين خلال مسيرة في العاصمة الرباط.

وتداول رواد على مواقع التواصل الاجتماعي في المغرب صورا لمسيرات نظمها مئات التلاميذ في شوارع مدن، منها طنجة (شمال) وتارودانت (جنوب)، وفق مراسل الأناضول.

وردد التلاميذ هتافات منددة بما يتعرض له أساتذتهم، ومطالبة بـ"رد الاعتبار لهيئة التدريس". وتزامن احتجاج التلاميذ مع بدء المعلمين المتعاقدين (عقود مؤقتة)، الإثنين، إضرابا عن العمل يستمر حتى الأربعاء.

وقالت "التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد" (غير حكومية)، في بيان، إنها ستعلن عن "خطوات تصعيدية أخرى، خلال الأيام المقبلة".

وأرجعت الإضراب إلى "الاعتداء الذي طال المعلمين المتعاقدين خلال مسيرة بالرباط الأربعاء الماضي"، بالإضافة إلى "مطالبهم بالإدماج في القطاع العام بشكل رسمي، وليس عن طريق التعاقد".

وتداول نشطاء على منصات التواصل صورا ومقاطع مصورة لما قالوا إنه "رجل أمن بلباس مدني" يعتدي على معلمين متعاقدين.

وأعلنت السلطات، في اليوم التالي، أنها فتحت تحقيقا لتحديد هوية الشخص الظاهر في هذه الصور والمقاطع المصورة، والكشف عن ملابسات ما حدث.

وفي 2017، أطلقت الحكومة المغربية برنامج توظيف في القطاع العام بموجب عقد يمتد عامين وقابل للتجديد، وبدأ تنفيذه في التعليم.

الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات على مليشيات الكاني الليبية

أعلن الاتحاد الأوروبي، فرض عقوبات على زعيمي ميليشيا ليبية، في ترهونة، جنوب طرابلس.

ونقلت وكالة نوفا الإيطالية أن الاتحاد قرر فرض عقوبات الأوروبية على محمد وعبد الرحيم الكاني زعيمي ميليشيات "الكاني" التي كانت تسيطر على مدينة ترهونة في جنوب شرق طرابلس.

وأوضح بيان الاتحاد الأوروبي أن العقوبات على الكاني، جاءت رداً على جرائم قتل خارج نطاق القضاء، وإخفاء قسري.

وتتهم ميليشيا الكاني بجرائم كثيرة في ترهونة، منها القتل والإخفاء القسري لمسلحين ومدنيين.

مواجهات بين الفلسطينيين وجيش الاحتلال شمالي الضفة

اشتباكات بين الفلسطينيين والاحتلال

اندلعت، مواجهات بين عشرات الفلسطينيين، والجيش الإسرائيلي شمالي الضفة الغربية المحتلة.

وقال شهود عيان لوكالة الأناضول، إن قوة من جيش الاحتلال الإسرائيلي، داهمت جبل "العُرْمَة" ببلدة بيتا، جنوبي نابلس، وطردت عشرات الفلسطينيين المرابطين عليه، تمهيدا لاقتحامه من قبل المستوطنين، وأغلقت كافة الطرقات المؤدية إليه.

وأوضح الشهود، أن مواجهات اندلعت بين القوات والنشطاء الفلسطينيين، استخدم خلالها الجيش الإسرائيلي الرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع.

بدورهم، رشق شبان القوات بالحجارة وأضرموا النار في إطارات مطاطية. ولم يُبلغ بعد عن وقوع إصابات.

ويعتزم عشرات المستوطنين اقتحام المكان، بحسب رئيس بلدية بيتا فؤاد معالي، الذي تحدث لوكالة الأناضول.

ومنذ مارس العام الماضي، يسعى مستوطنون للسيطرة على مساحة من الجبل، تُقدر بـ9 آلاف متر مربع، بدعوى أنه مكان مقدس لهم.

ويعد "العُرْمَة" من أعلى جبال الضفة الغربية؛ حيث يرتفع عن سطح البحر نحو 830 مترا، ويحتوي على موقع تراثي.

غوتيريش يطالب بمحاسبة مرتكبي الجرائم في سورية

جرائم بحق الشعب السوري

طالب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بمحاسبة مرتكبي الجرائم في سوريا، داعيا جميع الأطراف إلى تجديد التزامها بوقف "الأعمال العدائية" على الفور. جاء ذلك في بيان أصدره نائب المتحدث باسم غوتيريش، فرحان حق، على خلفية الهجمات على المدنيين شمال غربي سوريا في الأيام الأخيرة.

قصفت قوات النظام السوري، بقذائف المدفعية مستشفى ببلدة الأتارب في ريف حلب (شمال)، المشمولة بمنطقة خفض التصعيد بمحافظة إدلب (شمال).

وقال البيان، إن "تقارير وردت عن قصف حي سكني في مدينة حلب أوقع إصابات بين المدنيين، فضلا عن غارات جوية بالقرب من مناطق مكتظة بالسكان بها مخيمات للنازحين".

وأضاف أن هناك "هجمات جوية نفذت بالقرب من (معبر) باب الهوى على الحدود السورية التركية، حيث يتم تسليم المساعدات الإنسانية العابرة للحدود والمنقذة للحياة".

وأشار البيان، إلى أن الأمم المتحدة "قدمت دعما لمستشفى في غرب محافظة حلب أصيب بقصف مدفعي".

ولفت إلى أن "توجيه الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية بما في ذلك الوحدات الطبية مثل المستشفيات محظور تماما بموجب القانون الإنساني الدولي".

وشدد البيان، على "ضرورة أن تكون هناك محاسبة على الجرائم المرتكبة في سوريا".

وطالب "بوقف إطلاق النار على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن 2254 (2015)"، داعيا جميع الأطراف إلى "تجديد التزامها بوقف الأعمال العدائية على الفور".

وفي مايو 2017، أعلنت تركيا وروسيا وإيران توصلها إلى اتفاق لإقامة "منطقة خفض التصعيد" بإدلب، في إطار اجتماعات أستانة المتعلقة بالشأن السوري.

وفي سبتمبر 2018، توصلت تركيا وروسيا إلى تفاهم ملحق لاتفاق خفض التصعيد، بهدف تعزيز الهدنة بالمنطقة.

وفي 5 مارس 2020، أعلن الرئيسان التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين توصلهما إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في إدلب اعتبارا من الـ6 من الشهر نفسه.